



الصديق شمعون: الجانب المحتل من قبل المستوطنين

وفي العام ١٩٨٢، رفعت الأطراف الإسرائيلية التي تدعي ملكية الأرض قضايا أمام المحاكم الإسرائيلية مطالبة بحقوق الملكية والتصرف ضد (٢٨) عائلة فلسطينية، وتوصل محامي العائلات الفلسطينية

(توسيا كوهين) إلى صيغة لمشروع اتفاق مع المستوطنين للإقرار بملكيتهم للأرض مقابل منح العائلات الفلسطينية مكانة المقيمين المحميين (مع مطالبتهم بدفع الإيجار إلى أصحاب الأرض). ورفضت العائلات الفلسطينية في حي الشيخ جراح قبول مشروع "الصفقة" أو دفع الإيجار وأعقب ذلك إصدار أول أوامر إخلاء. وكشف المحامي (حسني أبو حسين) الذي تولى القضية لاحقا أن جمعية المستوطنين لم تمتلك الأرض، وطلب من دائرة تسجيل الأراضي إلغاء التسجيل الذي قام به المستوطنون (وحصلت الموافقة على ذلك في العام ٢٠٠٦)، وعلى أن يتم إصدار أمر قضائي لإعادة تسمية الأصحاب الحقيقيين للأرض.

وخلال عهد حكومة بنيامين نتنياهو في العام ١٩٩٦، منحت منطقة الصديق شمعون "مكانة حي يهودي جديد" مما وفر لها فرصة الحصول على كميات كبيرة من التمويل السنوي لخدمات الأمن الخاص. وفي شهر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٨، قام العضو اليميني في الكنيست (الحاخام بيني ايلون) مع طلبة المدارس اليهودية الدينية بدخول الكنيس الذي يقع مباشرة فوق القبر من أجل إعادة ترميم الموقع. واحتج المواطنون الفلسطينيون المحليون على ذلك، لكن السلطات الإسرائيلية لم تستجب لدعواتهم، ومنذ شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٨، يتم استخدام الكنيس كمعهد تعليمي متقدم للتوراة (كوليل)، ولتأدية الصلوات أيام السبت بانتظام. وفي شهر شباط (فبراير) ١٩٩٩، قامت جمعية "مستوطنون صهيون" بقيادة عضو الكنيست (ايلون) بالسيطرة بشكل غير قانوني على ستة منازل في تلك المنطقة وبعد شهرين انتقل الإسرائيليون لأول مرة إلى المنطقة. وكانت هذه جزء من خطة (ايلون وأرييل شارون) لزرع بؤر استيطانية بين الأحياء الفلسطينية من أجل الوصول إلى واقع تستحيل فيه عملية تقسيم المدينة. وفي العام ١٩٩٩ استولى المستوطنون على جزء من منزل عائلة الكرد التي عاشت في تلك المنطقة منذ عام ١٩٥٦. ومنذ ذلك الحين، "يتشارك" المستوطنون مع المالكين الفلسطينيين المنزل ويدعون أن المنزل بالإضافة إلى (٢٧) منزل آخر في الحي هي أملاك يهودية. وتقول العائلات الفلسطينية المعنية أن الأرض تعود إلى عائلة سليمان درويش حجازي.



حي الشيخ جراح - المناطق المهدة

وفي نيسان (ابريل) ٢٠٠٠ اشتبك وقاوم الفلسطينيون محاولة المستوطنين والشرطة الإسرائيلية السيطرة على قطعة ارض أخرى بمساحة (٥) دونمات تعود إلى عائلة أبو جينة، ويدعي المستوطنون أن

كهفا كان يصلي فيه (الحاخام نحمانيدس) يقع في تلك الأرض. وفي شهر أيار (مايو) ٢٠٠٠، حكمت المحكمة اللوائية في القدس أن الكهف هو موقع "مقدس" يهودي وأمرت أصحاب الأرض بإزالة السياج والسماح لليهود بأداء الشعائر الدينية هناك. وفي العام ٢٠٠١، بدأ المستوطنون باحتلال قسم إضافي من منزل عائلة الكرد في حي الشيخ جراح حيث أعلنت السلطات الإسرائيلية أن القسم الإضافي تم تشييده بطريقة غير قانونية. ولجأت عائلة الكرد إلى المحكمة، وتم إصدار أمر قضائي إسرائيلي بإخلاء المستوطنين. وأصدرت قاضي محكمة إسرائيلية أخرى في العام ٢٠٠١ أمر إخلاء لعدد من العائلات الفلسطينية من منازلها، لكن القرار لم يسمح لحركة (نحالات شمعون) بالسيطرة على المنازل. وقد قررت محكمة العدل العليا الإسرائيلية في العام ٢٠٠٦ أنه لم تتمكن جمعية "فعدا سيفارادي" أو عائلة درويش من إثبات ملكيتهما وأن ادعاءات المستوطنين باطلة، واعتمدت على وثائق مغلوبة، وأنه يجب إرجاع العائلات الفلسطينية إلى منازلها لكن السلطات الإسرائيلية لم تنفذ القرار واستمر الصراع على الموقع.

وتمتد أرض كرم المفتي تحت مجمع الفندق على مساحة (٣٠) دونماً من الأرض (تعرف أيضا بـمقتل المفتي أو باللغة العبرية "كيريم همفتي") بمساحة إضافية تصل إلى (١١٠) دونمات أسفل الجبل، وهي مزروعة بشكل أساسي بأشجار الزيتون، باتجاه موقع المبنى الجديد لوزارة الداخلية الإسرائيلية (التي كانت مخصصة في الأصل أن تكون مدرسة إناث فلسطينية) على أطراف المنطقة الصناعية في "واد الجوز". وتعمل إدارة أراضي إسرائيل بالتعاون مع جمعية "عطيرت كوهانيم" لسيطرة على الأرض وتحويلها إلى الجمعية بدون طرح مناقصة، كما ذكر في المذكرة التي قدمت في شهر آب (أغسطس) ٢٠٠٧ إلى المحكمة العليا من قبل أصحاب الأرض الفلسطينيين، وشركة الفنادق العربية. وقامت إدارة أراضي إسرائيل بتوقيع عقد مع جمعية "عطيرت كوهانيم" من أجل "العمل الزراعي" في الأرض بالرغم من عدم وجود خبرة للجمعية في هذا المجال، ويبدو أن الأرض التي قامت إدارة أراضي إسرائيلية بتأجيرها لا تمتلكها، وتقر وزارة الداخلية أن أصحاب الأرض الفلسطينيين "لهم مصلحة في هذه الأرض". وفي شهر آذار (مارس) ٢٠٠٧، وبعد (٤٠) عاما من إعلان النوايا للقيام بذلك، قامت حكومة إسرائيل بمصادرة الأرض رسميا بناء على طلب من إدارة أراضي إسرائيل. وقام وزير المالية السابق (أبراهام هيرشون) بالتوقيع على الخطة لمصادرة العقار تحت حجة "امتلاك الأرض لاحتياجات عامة" (هأرتس ٢٠ آب (أغسطس) ٢٠٠٧)، وبذلك تم إعادة تصنيف مكانتها "كمنطقة خضراء" من أجل إفساح المجال أمام إقامة الحي اليهودي المخطط له. وبعد عدة شهور، قامت الحكومة الإسرائيلية بتأجير الأرض إلى جمعية "عطيرت كوهانيم". وفي شهر كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٧، واستجابة لمذكرة قدمت في شهر آب (أغسطس) من قبل جمعية الفنادق العربية تقدمت فيها بالظعن في ملكية الأرض، حددت محكمة العدل العليا شهر أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨ موعدا للنظر في القضية، وتم تأجيل الجلسة لاحقا ولم تعقد الجلسة لغاية يومنا هذا.

ويكمن الدافع الأساسي وراء الخطة الإسرائيلية في الرغبة في إقامة الرابط العمراني "المطلوب" بين مبنى الحكومة الإسرائيلية شمال مبنى فندق شبرد، ومنطقة قبر الصديق شمعون إلى الجنوب.

المنطقة الخضراء هي عبارة عن مناطق تقوم بتحديد السلطات البلدية الإسرائيلية للمساحات المفتوحة، حيث لا يسمح البناء فيها من أجل الحفاظ على حد أدنى من المناطق الخضراء في المدينة. لكن، وفي حالة القدس الشرقية، وبالرغم من "عدم زراعة" أي من "المناطق المفتوحة"، يستخدم مصطلح "المناطق الخضراء" بشكل استراتيجي غالبا من أجل منع وإعاقة التطوير الفلسطيني بالقرب من المستوطنات. وتأتي هذه الخطوة لتقييد البناء الفلسطيني في المدينة، ويمكن لاحقا من الاستيلاء على الأراضي لتوسيع المستوطنات إذا اقتضت الحاجة. ومن الأمثلة الواضحة على المناطق الخضراء التي تحولت إلى مستوطنات: جبل أبو غنيم (هارحوما) وشعفاط (راموت شلومو). وتشير التقديرات إلى وجود ما يقرب من ٤٤٪ (بما يتضمن ٦٪ مخصصة للبنية التحتية والخدمات التي تبقى تحت السيطرة البلدية) من الأراضي الفلسطينية في القدس الشرقية مصنفة في إطار مخططات التخطيط والتنظيم على أنها أراض خضراء ومناطق مفتوحة. (بيت الشرق، تقرير محدث عن مستوطنات القدس، أيار ٢٠٠٠)

الصديق شمعون / في حي الشيخ جراح

يقال أن قبر الصديق شمعون "سمعان العادل" وهو كاهن يهودي ذو مكانة رفيعة خلال فترة "الهيكال الثاني" والمنطقة المحيطة به قد "اشترها" اليهود الذين استقروا هناك حتى العام ١٩٤٨. وقد أعلن عن موقع القبر كمكان "مقدس" يهودي من قبل هيئة الأمم المتحدة في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧. وفي العام ١٩٥٦، بدأت هيئة الأمم المتحدة والحكومة الأردنية بإسكان (٢٨) عائلة فلسطينية لاجئة على أثر النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨ في تلك المنطقة. وبعد حرب حزيران (يونيه) عام ١٩٦٧، بدأ المستوطنون بادعاء ملكية الأرض، وفي العام ١٩٧٢، نجحت مؤسستان يهوديتان - جمعية اليهود الشرقيين (فاد سيفاردي هاريديت) وجمعية كنيست إسرائيل - بادعاء ملكية الأرض عبر التزوير وتسجيل الأرض باسميهما لدى مسجل الأراضي الإسرائيلي (ولاحقا قامت المنظمتان ببيع العقار إلى مجموعة ناخالات شمعون الاستيطانية).